

مجلس الشورى يطالب بتطوير التعليم بجميع مراحله المطالبة بإنشاء صندوق لدعم مراكز البحث العلمي



الدكتور مصطفى الرفاعي والوزراء يتابعون كلمات الأعضاء حول التنمية الصناعية

[تصوير : عبد الوهاب السهيتي]

وزير الصناعة: الناتج الصناعي أكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي مركز جديد لتكنولوجيا صناعة الجلود بمدينة بدر

قدر محاضرته، كذلك أين مطالب وزارة الصناعة من مراكز البحوث.

وقال: لا يوجد مصنع به مركز تطوير، والمدارس الفنية مازالت تدرب التلاميذ على أسلوب الرجوع إلى الستينيات من القرن الماضي!! ثم تحدث زعيم الأغلبية محمد رجب فقال: إن عالم اليوم يسعى لأن تكون الدول النامية والمتخلفة أكثر تخلفا لما يعنيه هذا من فائدة بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى.

وقال إذا كنا نتحدث عن نهضة تكنولوجية فنحن نبحث عن تكنولوجيا تصفح حلم مصصر، وإن كانت التكنولوجيا لا تكفي دون أن يكون لدينا العنصر البشري القادر على التعامل معها فهو الميزة التنافسية لصرف في القرن الجديد.

وطالب بوضع القواعد التي تكفل اكتشاف العناصر المتميزة والموهوبين في شتى المجالات من أجل إيجاد المبدع المصري والمخترع المصري حماية لاقتصادنا القومي خاصة أنه قد بدأت المحاسبة باستخدام اتفاقية الحماية الفكرية.

وتحدث المهندس فؤاد أبوزغلة حول تطوير التكنولوجيا المستخدمة في مصر فقال: إن دولاً كثيرة قد سبقت مصر بشكل كبير، وأشار إلى ما يحدث في اليابان وكيف بدأت اليابان وما قامت به من إيجاد أبحاثها إلى دول العالم المتقدم للاستفادة، وحين عادوا إلى وطنهم طوروا كل ما سبق أن عملوا به في الخارج. وقال: إن العمال في اليابان على أعلى قدر من التعليم، وإن تدريبهم لا يتوقف، لذلك فإن التعليم المصري في حاجة ماسة إلى تطويره في كل مراحله ليتناسب مع هذا التوجه.

وعقب ذلك ألقى وزير الصناعة الدكتور مصطفى الرفاعي بيانا حول التنمية التكنولوجية فقال: إن الناتج الصناعي أكبر عنصر من عناصر الناتج المحلي حيث يصل إلى ٢٠٪، وقد ارتفعت الصادرات الصناعية من ٦,١ إلى ٧,١ مليار جنيه.

وقال: إن وزارة الصناعة قامت بإعداد برنامج قومي للنهضة التكنولوجية والتنمية الصناعية بوضع برنامج مهم للتنمية التكنولوجية يعتمد على إنشاء مؤسسات تكنولوجية تمثل البنية الأساسية التكنولوجية، وتمثل هذه المراكز في جهاز التنمية التكنولوجية ومركز معلومات الصناعة والشركات الهندسية الصناعية، وكذلك مركز البحوث الصناعية والتطوير.

وقال: إنه من المخطط أن يتم إنشاء مركز لتكنولوجيا الصناعات الجلدية سيقام بمدينة صناعة الجلود بالروبيكي بمدينة بدر.

وأكدت ضرورة تطوير التعليم والبحث العلمي وتطوير نظم الاتصالات القائمة من أجل تحقيق مثل هذه الأهداف، مؤكداً أن التعليم يجب أن يتم تغييره تغييرا جذريا من بدايته وحتى الجامعة.

وحول تطوير البحث العلمي قالت الدكتورة زينب صقر: إنه من الضروري وضع التشريعات التي تضمن إنشاء المزيد من مراكز الأبحاث، وطالبت بضرورة إنشاء صندوق خاص للبحث العلمي لتمويل الأبحاث التطبيقية ونقلها إلى الصناعة.

وقالت: إن المعلومات المتاحة حاليا متروكة عند عام ١٩٩٧، وهو أمر في حاجة إلى إعادة نظر، وطالبت وزارة الاتصالات بأعمال سياسات من شأنها تطوير المعلومات حتى تكون متاحة لكل الباحثين.

وانتقلت للحديث عن الإعلام وأثره على مدى تقبل الإنسان المصري للتكنولوجيات الحديثة وقالت: إن الإعلام مطالب بتوضيح الصورة الكاملة عن التكنولوجيا حتى يكون هناك قبول لها دون أن تكون مادة منفرة للمصريين.

وطرحت الدكتورة زينب صقر عددا من التساؤلات على الحكومة حيث قالت: كيف يمكن أن يتم تطوير التعليم في مصر وكيف يمكن تحديث المعلومات وتحقيق الشفافية؟

وقالت: كل هذه التساؤلات في حاجة إلى إجابة حكومية.

وتحدث الدكتور مصطفى ثابت فقال: إن مؤتمر تطوير التعليم طرح فيه ضرورة دعم الحكومة للبحث العلمي في مصر.

وقال: كيف يكون هناك بحث علمي وأستاذ الجامعة لا يمكث في كليته إلا

تابع الجلسة : أحمد البطريق

والإنتاج، وعاد يقول: إن المطلوب ثورة كاملة في التعليم دون حجج أو مبررات للقصور.

محمد فريد خميس اختتم استعراضه لهذا التقرير قائلا: إن إنجاز مهام العمل الوطني للمرحلة الجديدة، كما حددها الرئيس مبارك، يتطلب رسم خطط جديدة تضعها وتطرحها الحكومة وتتولى من خلالها دفع المجتمع بكل تنظيماته ومؤسساته للعمل معا لتحقيق أهدافها.

وأكد أن تحقيق هذه الأهداف يرتكز على ضرورة إعمال خطط متكاملة للكفاءة الإنتاجية للصناعات الصناعية، بما في ذلك من تحديد القطاعات ذات الأولوية وسبل تحفيزها، كذلك تحقيق الاستثمار الأمثل لعقول أبناء مصر، وإتاحة جميع الإمكانيات لتمكينهم من الإبداع والاختراع، كل هذا من شأنه أن يحقق كل الأهداف المنشودة.

وعقب استعراض محمد فريد خميس لطلب المنافسة أعطى الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس الكلمة للدكتور فاروق إسماعيل الذي قال: إن الفجوة التكنولوجية بين مصر والدول الأخرى قد اتسعت جدا، وإن دولاً مماثلة لمصر مثل كوريا وغيرها نتيجة تنبئها للتكنولوجيات المتقدمة سبقت مصر بمراحل كبيرة.

وقال: إن نقل التكنولوجيا ليس هدفا لكن المطلوب نهضة تكنولوجية تتحقق لمصر وليس بعيدا أن نغطي ميزة للشركات العالمية الكبرى لكي تقوم بصناعاتها على أرض مصر، بما يعني نقلا صريحا للتكنولوجيا، كذلك فإنه بات من الضروري العمل على استعادة علماء مصر من كل دول العالم لإفادة أبناء الوطن والإسهام في تنمية مصر.

ثم تحدثت الدكتورة زينب صقر فقالت: إن القضية تتطلب تطوير التكنولوجيات القائمة في مصر والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة السائدة باعتبارها أحد أهم المصادر الرئيسية للنهضة الاقتصادية خاصة أن هذا من شأنه زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري ورفع جودته وخفض من معدلات الفاقد، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابا على الاقتصاد القومي.

وقالت: إن هذا الأمر يمكن تطبيقه على الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصغيرة أيضا باعتبارها أحد أهم محاور توفير فرص العمل للشباب.

وقالت: من الضروري التمييز بين الصناعات الصغيرة والنهضة التكنولوجية، فهل يمكن أن تكون هذه الصناعات منتجة للتكنولوجيا، وهل يمكن أن تعتمد في مجملها على المعدات التكنولوجية؟

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة أن الصادرات المصرية شهدت زيادة ملحوظة خلال العام المنقضى، حيث بلغت ٧,٣ مليار جنيه بعدما كانت من قبل ٦,١ مليار جنيه.

وقال: إن الناتج الصناعي يعد أكبر مكونات إجمالي الناتج المحلي، وقد ارتفع من ٤٣ مليار جنيه إلى ٥٥ مليار جنيه خلال العامين الماضيين بما يمثل أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي عند مناقشته لقضية التنمية التكنولوجية في مصر.

وقد أكد الأعضاء ضرورة إعادة النظر في الأطر التعليمية السائدة في مصر بجميع مراحلها بما يكفل تخريج شباب قادر على التعامل مع التكنولوجيا، وإفراز علماء ومخترعين مصريين لديهم القدرة على ابتكار تكنولوجيا محلية تسهم في رقي الناتج المصري ووضعه على خريطة المنافسة في الأسواق العالمية.

وطالب الأعضاء بأهمية تمويل المراكز البحثية وإنشاء صندوق خاص بها باعتبارها النواة الحقيقية لإحداث الثورة التكنولوجية المرجوة.

في بداية الجلسة استعرض السيد محمد فريد خميس طلب المناقشة الذي تقدم به حول التنمية الصناعية في إطار البرنامج القومي للنهضة التكنولوجية حيث قال: إن الرئيس مبارك أكد أن برنامج العمل الوطني في المرحلة المقبلة ينطوي على رؤية متكاملة الأبعاد هدفها تعزيز قدراتنا على التعامل مع العالم الجديد بفاعلية والكفاءة بحيث تحقق أقصى قدر من الاستفادة من جوانبه الإيجابية والحد من النواحي السلبية فيه، وأساس هذه الرؤية هو تنمية القدرة التنافسية لمؤسسات الإنتاج الوطني كي تكون قادرة على زيادة نصيب مصر من حجم التجارة الدولية واستثمار الميزات النسبية التي يمكن أن تهيئ لمصر مكانة أفضل في سوق المنافسة.

وقال محمد فريد خميس: إن العجز الواضح في الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات ونقص الصادرات، إنما يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية.

وقال: إن الرئيس مبارك حدد أسباب انخفاض الكفاءة الإنتاجية بانخفاض التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الصناعية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتنمية الصناعات التكنولوجية حتى تتوافر لدى الوطن الميزة التنافسية اللازمة لإنجاحها من حيث العمالة المتعلمة ذات التكلفة المناسبة.

وقال: إن العائد والقيمة المضافة العالمية من صناعة المعلومات والبرمجيات من شأنه أن يعالج الخلل في الميزان التجاري.

وأشار محمد فريد خميس إلى ما قاله الرئيس مبارك أيضا حول النهضة المنشودة في المجال التكنولوجي التي أحدثت انقلابا شاملا في معايير الكم والجودة وحققت طفرة هائلة في مستويات دخول دول عديدة لارتفاع قيمتها المضافة.

كما أشار إلى اهتمام رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف عبيد وحرصه على تنمية الصناعات التكنولوجية حيث أكد أن الحكومة سوف تدعم هذا النشاط، وقال رئيس لجنة الصناعة بالمجلس: إن الرائد الثاني المؤثر في الصناعات التكنولوجية هو العنصر البشري، حيث أشار إلى أن الإنسان المصري يمثل الميزة التنافسية التي ستبني لإنتاجنا بعدما يتم تحرير التجارة بالكامل.

وقال: إن تنمية المورد البشري هي الميزة التي سوف تبقى في مصر باعتبارها مدخل التنمية الشاملة في البلاد.

كما أن النهضة التكنولوجية تتطلب تطوير وإنشاء مراكز التميز من بين مراكز البحوث العلمية لدينا، إعداد الكوادر العلمية القادرة على إجراء البحوث والتوصل إلى الاكتشافات والاختراعات التي تطبق في الصناعة